المقدمة

المقدمة

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد فإن موضوع هذه الدراسة هو نظرية الاختلاط التفاضلي في ضوء التفسير الإسلامي – دراسة تطبيقية على المجتمع السعودي – وهي أول دراسة تصدر في إطار أحد موضوعات النظام الأساسي للحكم الصادر بالأمر الملكي الكريم رقم أ/ ٩٠ وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧ هـ الذي اهتم اهتماماً بالغاً بمقومات المجتمع السعودي **فنص في الباب الثالث على هذه المقومات في المواد من التاسعة حتى الثالثة عشرة**، وهي مقومات وثيقة الصلة بموضوع هذا البحث، وقد جاءت على النحو التالي: (١).

المادة التاسعة: الأسرة هي نواة المجتمع السعودي، ويربى أفرادها على أساس العقيدة الإسلامية وما تقتضيه من الولاء والطاعة لله ولرسوله ولأولى الأمر واحترام النظام وتنفيذه، وحب الوطن والاعتزاز به وبتاريخه المجيد.

المادة العاشرة: تحرص الدولة على توثيق أواصر الأسرة والحفاظ على قيمها العربية والإسلامية ورعاية أفرادها وتوفير الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وقدراتهم.

المادة الحادية عشرة: يقوم المجتمع السعودي على أساس من اعتصام أفراده بحبل الله تعالى وتعاونهم على البر والتقوى والتكافل فيما بينهم، وعدم تفرقهم.

---

(١) – انظر الوثيقة – أنظمة الحكم والمناطق والشورى – ملحق منفصل، مجلة تجارة الرياض السنة ٣١، العدد ٣٥٤، رمضان ١٤١٢هـ – مارس ١٩٩٢م.

المادة الثانية عشرة: تعزيز الوحدة الوطنية واجب، تمنع الدولة كل ما يؤدي للفرقة والفتنة والانقسام..

المادة الثالثة عشرة: يهدف التعليم إلى غرس العقيدة الإسلامية في نفوس النشء وإكسابهم المعارف والمهارات وتهيئتهم ليكونوا أعضاء نافعين في بناء مجتمعهم محبين لوطنهم معتزين بتاريخه.

ولا شك أن إعمال ذلك يساعد على تنقية السلوك الإنساني والحيلولة دون التردي في السلوك الإجرامي، ومن ثم فإن هذه الدراسة تدعم هذه القواعد التي تؤكد الثبات لمقومات المجتمع السعودي، والنهوض به والتمكين له، ورعاية جميع أفراده وحمايتهم من أية ظاهرة أو سلوك إجرامي.

ولقد كثرت الدراسات والأبحاث التي أجريت عن الواقع السعودي والعربي والعالمي في مجال الجريمة، فهناك العديد من الدراسات حول إدمان المخدرات، والرشوة، والقتل، والسرقة، والجرائم الجنسية وغيرها من الجرائم.

وليس أدل على تعاظم الاهتمام بالبحث العلمي في مجال الجريمة من دعم المسؤولين في الوطن العربي لهذا التيار العلمي الصاعد، حيث أنشئت مراكز ومعاهد علمية متخصصة في الكشف عن الجريمة ومكافحتها، وصممت ونفذت دورات تدريبية قصيرة ومتوسطة في الجوانب المختلفة في السلوك الإجرامي وسبل مكافحته والوقاية منه وإعادة تأهيل نزلاء المؤسسات العقابية والإصلاحية، بل وتم أيضاً عقد العديد من الندوات والحلقات والمؤتمرات حول الجريمة وصورها المختلفة.

وليس هذا فحسب بل إن تأسيس عدد من المراكز المتخصصة لهذا الغرض[1]، يكشف عن مدى الاهتمام بأبحاث الجريمة، ولعل ذلك انطلاقًا من الاقتناع الراسخ بعلاقة الأمن بالتنمية والتقدم.

وإذا كانت مداخل تحديد الجريمة والانحراف تختلف باختلاف العقيدة والثقافة والنظم والتنظيمات والظروف الاجتماعية والتاريخية والبنائية لكل مجتمع، فإن استعراض أدبيات علم الاجتماع والعلوم المتداخلة معه تمكننا من أن نجد ثلاثة مداخل متمايزة لتحديد الجريمة:

أ - **المدخل الاجتماعي**: حيث تعتبر الجريمة أي انحراف عن المعايير الاجتماعية المتعارف عليها داخل المجتمع، سواء أكانت عرفية أو مكتوبة.

ب - **المدخل القانوني**: حيث تصبح قضية الجريمة والتجريم قضية قانونية، فالجريمة هي ما ينص القانون على تجريمه، فهي أي فعل أو امتناع عن فعل أو أي سلوك ينص القانون على تجريمه ويرتب عليه عقوبة ما.

ج - **المدخل الشرعي**: ويقصد به المدخل الإسلامي الذي ينص من خلال مصادره الأساسية - القرآن والسنة - على تجريم أفعال محددة

---

(١) مثل -أ- المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض.

- ب- مركز أبحاث الجريمة في الرياض.

-ج - إصدارات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة.

- د- مركز بحوث الشرطة ومعهد تدريب الضباط بأكاديمية الشرطة بالقاهرة.

بشكل مطلق، لأنها تخل بقيم نهائية وثابتة يحميها الإسلام ويجرم الاعتداء عليها في أي مكان وزمان.

ومع وجود هذه الثوابت المتمثلة في الحدود والقصاص، هناك جانب للتجريم تركته الشريعة للظروف الاجتماعية والمجتمعية المتطورة والمتغيرة يحدده أولو الأمر في إطار معيارية واضحة تحول دون التطرف أو الانحراف أو الشطط.

وترتبط الجريمة في أدبيات علم الاجتماع بدراسة ظواهر الامتثال والانحراف، وباستعراض التراث النظري المتعلق بنظريات علم الاجتماع الكبرى، نجد تناقضاً واضحًا في تفسير ظاهرة الامتثال والانحراف، فعلى الرغم من الاتفاق على ارتباط هذه الظواهر بنظم التنشئة الاجتماعية والتربية والثقافة والسياسة والاقتصاد والبناءات العقائدية وبعض الظواهر الأخرى مثل الفراغ والصحبة والميول الفردية والظروف الضاغطة ... إلا أن هناك تناقضاً في تفسير الانحراف الاجتماعي ونقصد به تزايد معدلات الجريمة والجُنَحْ داخل المجتمع.

فهناك **الاتجاه الوظيفي** الذي يفسر الانحراف والجريمة في ضوء مداخل اللامعيارية والتغير الاجتماعي، وأهمية القيم الأخلاقية كما نراه عند «دوركايم»[1] (١٩١٧) وغيره.

---

(١) دوركايم ايميل (١٨٥٨ – ١٩١٧م): فيلسوف وعالم اجتماع فرنسي له مؤلفات كثيرة أبرزها «الانتحار» الذي قال فيه بأن الجريمة ظاهرة طبيعية في كل تطور اجتماعي، وتنتج عن افتعال وظائف التنظيم الاجتماعي مما يدفع الأفراد إلى تحقيق أهدافهم بتجاوز ذلك التنظيم المقرر.

انظر: – محمد، محمد علي: تاريخ علم الاجتماع ج ١، ط. دار المعرفة الجامعية – الإسكندرية، ١٩٨٠م، ص ١٣٨ – ١٧٨.

– خلف، محمد: مبادىء علم الإجرام ط. الرابعة، دار منهل المعارف، دمشق ١٩٨٥م، ص: ١٦١ –١٦٢.

وهناك **الاتجاه المادي** على النقيض من ذلك تماماً، إذ يفسر ارتفاع معدلات الجريمة والانحراف من خلال مدخل الاغتراب بمفهومه الماركسي.

وأمام هذه الاتجاهات، لنا أن نتساءل عن موقفنا نحن المسلمين:

هل نتبنى الاتجاه الليبرالي الوظيفي ، أم الاتجاه الصراعي المادي الجدلي التاريخي أم نتبنى منظوراً يحقق الالتقاء بينهما ؟

أم نغوص في أعماق الفكر الإسلامي الثري ، للخروج بتصور متميز وفريد لمفهوم الانحراف والجريمة وللعوامل المؤدية إليهما ولأساليب مواجهتهما ؟

وهنا يطرح البحث سؤالاً جوهرياً وهو :

هل هناك تفسير إسلامي متميز للجريمة ؟

وما هو موقف الفكر الإسلامي من التفسيرات البيولوجية والنفسية ، ومن التفسيرات البيئية الاجتماعية ؟

وهل يقف الفكر الإسلامي موقفاً تكاملياً ، وبالتالي هل يتفق مع الاتجاه التكاملي الوضعي في التفسيرات الإجرامية ؟

أم هل يضيف الإسلام تفسيرات متميزة ينفرد بها ، ويوظف هذه التفسيرات المطروحة في منظومة فكرية فريدة؟

هذه القضايا تمثل البعد الأول من مشكلة البحث ، وتتصل بفحص مدى إمكانية قيام تفسير إسلامي متميز للانحراف والسلوك الإجرامي ، ولا شك أن هذه المشكلة تتطلب الغوص في أعماق الفكر الإسلامي ، بمصادره الأساسية ، وآراء الباحثين والفقهاء والمشتغلين بعلم الاجتماع (١).

---

(١) يرجع في هذا إلى المصادر التي تناولت مختلف التفسيرات المعتمدة للقرآن الكريم ، وكتب الصحاح، وآراء الباحثين والفقهاء والمشتغلين بقضايا علم الاجتماع .

أما بالنسبة للبعد الثاني من مشكلة البحث ، فإنه يتمثل في محاولة تقويم بعض النظريات المطروحة في مجال تفسير السلوك الإجرامي ، التي تتفق بشكل عام مع مبادىء الإسلام ، أو على الأقل لا تتعارض مع المعيارية الإسلامية أو مع الثوابت العقيدية والشرعية في ديننا الحنيف . فعلم الاجتماع الإسلامي كما يشير كثير من الدارسين ، لا يعزل نفسه عن تراث علم الاجتماع الغربي [١]، فالحكمة ضالة المؤمن أينما وجدها فهو أولى بها [٢] ، ويمكن الاستعانة بهذه النظريات التي لا تتعارض مع الأصول الإسلامية وهنا لا تكون المشكلة في الاتفاق أو الاختلاف مع الفكر والثوابت الإسلامية إنما في القدرة التفسيرية للنظريات في فهم الواقع السعودي . فهناك نظريات قادرة على تفسير السلوك الإجرامي ثبتت صحتها في إطار الثقافة والبناء الاجتماعي والنظامي والتنظيمي لمجتمعات أمريكا وأوروبا ، ولكنها قد تفشل في تفسير السلوك نفسه داخل أطر ثقافية وبنائية ونظامية مختلفة ، وهذا أمر يدخل فيما يطلق عليه تقويم النظريات ، وقد وقع اختيار الباحث على إحدى النظريات الذائعة والمنتشرة في الغرب **وهي نظرية " ادوين سذرلاند " حول الاختلاط التفاضلي** .

ومن حيث **أهمية موضوع البحث** فإن استعراض الدراسات يكشف عن ظهور مجموعة كبيرة من النظريات الاجتماعية المتصارعة في تفسير الجريمة وقداتخذت هذه النظريات كأطر تفسيرية ولم يفكر إلا قلة من العلماء والباحثين

---

(١) الصنيع ، صالح بن إبراهيم بن عداللطيف ، التدين علاج الجريمة ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م ، ص ١١٩-١٢٧ .

وانظر أيضا : التركي ، سعود بن عبدالعزيز ، العوامل المؤدية إلى تعاطي المخدرات والمنظور الإسلامي لمواجهتها، في« مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، العدد الأول ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م» ص ٤١٧-٤٧٢ .

(٢) هذا اقتباس من حديث نبوي روي بألفاظ متعددة . منها ما رواه الترمذي في سننه كتاب العلم ، باب ما جاء في فضل الفقة على العبادة ، مجلد ٧ ص ٣٢٩ .

في محاولة اختبار هذه النظريات أو اختبار طاقاتها التفسيرية في بيئات عربية وإسلامية وهي محاولات جزئية .

ويلاحظ أن الدراسات التي اتخذت من الانحراف والجريمة ميداناً لها ، لم تحاول فهم موقف الفكر الإسلامي ولو من خلال إحدى النظريات المفسرة للجريمة في علم الاجتماع ، والتي يستعين بها الباحثون في صياغة إطارهم الفكري إلا في القليل النادر .

وسوف تحاول الدراسة هنا **تقويم نظرية الاختلاط التفاضلي من المنظور الإسلامي**، وهذا يعني بذل جهد في مجال التأصيل الإسلامي لبعض قضايا علم اجتماع الجريمة ، ولم تصدر محاولات – إلا حديثاً – تحاول إبراز التفسير الإسلامي للسلوك الانحرافي [1] ، وهذا ما سوف تحاول الدراسة القيام به عن طريق صياغة **إطار تفسيري سوسيولوجي من مدخل إسلامي** .

وعلى هذا فإن الجوانب الجديدة في موضوع دراستنا الحالية تتمثل في :

١ – عرض مختصر للنظريات التي عالجت الانحراف في الفكر السوسيولوجي من خلال ربط قضايا الانحراف بالنظريات الكبرى التقليدية والحديثة في الفكر السوسيولوجي الذي يدور حول اللامعيارية واختلال السلوك عند أنصار الاتجاه الوظيفي ، وحول الاغتراب واختلال النظم والبناء الإجتماعي عند الراديكاليين من أنصار الاتجاه الصراعي .

٢ – فحص كفاية إحدى النظريات المحدودة في تفسير بعض نماذج السلوك

---

(١) –راجع السمالوطي ، نبيل ، «التفسير الإسلامي للانحراف والسلوك الإجرامي» في« مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، العدد الثالث ، رجب ، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م» ص ٤٠٥ – ٤٦١ .

الإجرامي داخل البيئة السعودية واختبارها وهي نظرية "سذرلاند" حول الاختلاط التفاضلي .

٣ – عرض للقضايا المتضمنة في نظرية الاختلاط التفاضلي ومحاولة تقويمها إسلامياً

٤ – محاولة صياغة نظرية للانحراف تستند على أسس الفكر الإسلامي وتكون مرتكزاً لتقويم النظريات الوضعية في تفسير الجريمة .

ومن خلال المنطلقات السابقة يمكن للباحث تحديد **أهداف الدراسة فيما يلي :**

أولاً : محاولة إبراز موقف الفكر الإسلامي من تفسير الجريمة عن طريق الرجوع للأدلة الشرعية والتراث الإسلامي ، وتلك محاولة تضاف إلى محاولات أخرى للوصول لنظرية إسلامية في تفسير الجريمة تجمع بين التوجهات الإسلامية والدراسات الواقعية .

ثانياً : بيان موقف الإسلام من المدارس الحديثة في تفسير الجريمة .

ثالثاً : اختبار نظرية "سذرلاند" وهي نظرية غربية ذائعة ومشهورة « ولاتزال الأبحاث الواقعية والدراسات النظرية تنتشر حولها في المجلات والدوريات العلمية العالمية [1] وذلك بالتطبيق على جريمتي المخدرات والرشوة في المملكة العربية السعودية .

رابعا " تقويم نظرية " سذرلاند" إسلامياً .

---

(1)Tittle,C.R, And etal"Modeling Sutherland's Theory of Differential Association : Toward and Empirical Clarification " in (Social Forces, Volume 65:2 December, 1996)PP . 405- 429